

احاب على الزوج وزنها كسوتها واسكانها حيث سكنت وانما ما بين
من محرابها فيها واذا امتنع من ذلك تجس ليقن عليها تجس بوجهها
ما اعترف به من محرابها وانما علم **سئل** فامارة نشانه امتنع
ظهورها بقصد المشهور او لا بد من الحضيض وليبر قول ابن التيم في شرح الوصية
تسبب مشهور يتعنى عفة التي عفا ظهرها عند غيرها **احاب** هو محراب
تسبب الزوجيات فلا يقرب من غير رضى مالك به فقد ولا على الاثنا يقول
تعنى انه خطا بجمل الصواب مما امتنع الترافع اليها كجسمه ولظن على ابا
ذلك قال في كتابه في الاوصية قبل يفتي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه ان
يقول قال ابو حنيفة كذا ذكره في البهر مع مخالفة الروايات وهو انه يوم
نظير انه المرهب الله بعد لا يذهب والواجب طرد الغوايب وحفظ للزوجه
عنها واذا تزوجت كذا على سبيل الارشاد وقع الفرع عنها بقول الوصي به
ما كذا وقد يظن بغيره سألنا من القدر فقلت لم تدره ظهرنا تسعة اشهر
وقاعة انما كذا يتر من بعده لوجه التقرب كذا بيان بل هو عليه نظر
والله اعلم **سئل** اذا قضى ما كذا الذهب في مائة الطهر بانقضاء العدة
تسعة اشهر بعد انما **احاب** لا تسكن انما قضى ما كذا الذهب في مائة
الطهر بانقضاء العدة تسعة اشهر بعد ولا يجوز نقضه لان محال
الكتاب ولا التسعة المشهورة ولا الاجراء والله اعلم **سئل** في امرأة تزوجت
عنها زوجها بدين او بالوملة هل لها ان يخرج من بيتها وتقول الى القدر قبل
انقضاءها ام لا **احاب** ليس لها ذلك والله اعلم **سئل** في المرأة
المطلقة هل يخرج من بيتها وتتفرق الى القدر قبل طلقت وهي ام لا
ويخرج على العود اليه اذ هو قد خرج قبل انقضاء عدتها ويجب بقصد عليه
وكذا كسوتها **احاب** لا يخرج منه ويخرج عليها ذلك لقوله تعالى لا يخرج
من بيوتهم الا بانهن قال ابن عباس المأخوذة التي تافق زوج الاقامة للحد
وبه قال الاكثر وقال ابن عمر هو خروجها قبل انقضاء عدتها ويخرج
على العود اذا خرجت قبل انقضاءها ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تسقط
بانقضاءه تعالى فخرجت ولا يجوز لها ان تخرج الى بيتها من اهل بيتها
بخلاف ما اذا كانت له وصحوا بانها اذا كان المنول مستحيا وكان الزوج
عائبا وهو قادر على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج منه بل تكف وتدرج
الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا تجوز لها ان تخرجها
ولو امرها اليها بالملك وعليها ان تعصمها وقوتها على ملازمة النساء
ليبين مطلقا اكثر منه غير مطلقا فانما تجوز للزوج باذن الزوج

احاب على الزوج وزنها كسوتها واسكانها حيث سكنت وانما ما بين
من محرابها فيها واذا امتنع من ذلك تجس ليقن عليها تجس بوجهها
ما اعترف به من محرابها وانما علم **سئل** فامارة نشانه امتنع
ظهورها بقصد المشهور او لا بد من الحضيض وليبر قول ابن التيم في شرح الوصية
تسبب مشهور يتعنى عفة التي عفا ظهرها عند غيرها **احاب** هو محراب
تسبب الزوجيات فلا يقرب من غير رضى مالك به فقد ولا على الاثنا يقول
تعنى انه خطا بجمل الصواب مما امتنع الترافع اليها كجسمه ولظن على ابا
ذلك قال في كتابه في الاوصية قبل يفتي ما مذهب الشافعي في كذا وجب عليه ان
يقول قال ابو حنيفة كذا ذكره في البهر مع مخالفة الروايات وهو انه يوم
نظير انه المرهب الله بعد لا يذهب والواجب طرد الغوايب وحفظ للزوجه
عنها واذا تزوجت كذا على سبيل الارشاد وقع الفرع عنها بقول الوصي به
ما كذا وقد يظن بغيره سألنا من القدر فقلت لم تدره ظهرنا تسعة اشهر
وقاعة انما كذا يتر من بعده لوجه التقرب كذا بيان بل هو عليه نظر
والله اعلم **سئل** اذا قضى ما كذا الذهب في مائة الطهر بانقضاء العدة
تسعة اشهر بعد انما **احاب** لا تسكن انما قضى ما كذا الذهب في مائة
الطهر بانقضاء العدة تسعة اشهر بعد ولا يجوز نقضه لان محال
الكتاب ولا التسعة المشهورة ولا الاجراء والله اعلم **سئل** في امرأة تزوجت
عنها زوجها بدين او بالوملة هل لها ان يخرج من بيتها وتقول الى القدر قبل
انقضاءها ام لا **احاب** ليس لها ذلك والله اعلم **سئل** في المرأة
المطلقة هل يخرج من بيتها وتتفرق الى القدر قبل طلقت وهي ام لا
ويخرج على العود اليه اذ هو قد خرج قبل انقضاء عدتها ويجب بقصد عليه
وكذا كسوتها **احاب** لا يخرج منه ويخرج عليها ذلك لقوله تعالى لا يخرج
من بيوتهم الا بانهن قال ابن عباس المأخوذة التي تافق زوج الاقامة للحد
وبه قال الاكثر وقال ابن عمر هو خروجها قبل انقضاء عدتها ويخرج
على العود اذا خرجت قبل انقضاءها ولو باذن الزوج لان الحرمة لا تسقط
بانقضاءه تعالى فخرجت ولا يجوز لها ان تخرج الى بيتها من اهل بيتها
بخلاف ما اذا كانت له وصحوا بانها اذا كان المنول مستحيا وكان الزوج
عائبا وهو قادر على دفع الاجرة ليس لها ان تخرج منه بل تكف وتدرج
الاجرة وترجع بها عليه اذا كان باذن الحاكم ولا تجوز لها ان تخرجها
ولو امرها اليها بالملك وعليها ان تعصمها وقوتها على ملازمة النساء
ليبين مطلقا اكثر منه غير مطلقا فانما تجوز للزوج باذن الزوج

جلاول

محرف الطلقات اذا لادن بها في عصبية الله تعالى وتجميعه بقعة العدة
ويخرج مسميا الكسوة اذا طالت بان كانت حاله اوسمة الطهر الم
سئل في المتوفى عنها زوجها اذا كانت تسكن مع في بيت يتبعن التيم
السكن بسبب شرط الوصية فاخرجها المتوفى هل لها السكن في بيتهم
ام لا **احاب** اخبرها **احاب** نعم لهم اخراجها والله اعلم **سئل** في
رجل غاب اقرانه طلق زوجته من مدة تزيد على تسعة اشهر فادخل
بذلك كتابا باليهال بصرف في اسقاط نفقتها الا لو دخل النفقة حتى
تغنى عدتها من تاريخ طردها عليه فامهرها الشرط هل له طلاقها
ام لا **احاب** اذا كذبته فلها النفقة والكسوة قال في البهر بعد كلام
ان العدة نصرت من وقت الطلاق في اقراره يعني الزوج بالطلاق من زمان
مضى الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الاقرار حتى لا يخل
التزوج باخها واربع سواها رجلا لا حيث كتم طلاقها كتم لانفقته
كسوة ان صدقته في الاسناد وان قولها مقبول على نفسها ثم قال بعد ذلك
كثير والحاصل انها اذا كذبت في الاسناد اوقالت لادري من وقت الاقرار
ان صدقته في وقتها من وقت الطلاق وفي حق الله من وقت الاقرار
اشهر والحاصل انه لا يقبل بحد قوله في ابطال صحتها اجماعا في النفقة
والكسوة منها وعليه وفاء مهرها الشرط هل له ابطالها اجماعا
واسد اعلم **سئل** في رجل طلق زوجته وله منها بنت مصرية تمتد
عدة امها صلحها على ارض مسماة هل يصلح ان **احاب** لا يصلح
الصلح قال في الخبر اذا صلح الرجل امراته على نفقتها ما دامت في العدة
على ارض مسماة لا يزيد ما عليها حتى تنقضي العدة فيظن ان عدتها
بالحيض لا يجوز الصلح للبهالة وهذه عدتها بالحيض ولا يصح الصلح لها
المدة ويجوز عليه النفقة ما دامت مصرية والله اعلم **سئل** في
نوم النسب سألنا العاشية هل هو حاشي اولاد اقله لاهل بيت
لشرفه ما **احاب** واذا اقله نعم هل ينسب في اولاد ام **احاب** لا ينسب
في اولاد شرفا او اولاك ام اهل النسب مخصوص بالاباء والقابل
نفسه المهر الواجب واقع الزوج الا ان يذبح في نسبه المصلح عليه ولم
ينسب الشرط والسيادة فاذا ثبت هذا القدر ان المناهية ثبت الاولاد
في اولاد اولاد الاخر لهم لوجود نسبه ما من النسب وشان ذلك سألنا
في مسماة الغور والغنى في مسئلة الشرف الا من اراد زيادة في ذلك
في صريح اليها والله اعلم **سئل** في علي بن عبد الله الجواد بن الامام الشريد

Copyrighted material